€TRAINING

مؤتمر: الشراكة الاستراتيجية



27 - 31 مارس 2023

برشلونة (اسبانيا)

مؤتمر: الشراكة الاستراتيجية

رمز الدورة: C964 تاريخ الإنعقاد: 27 - 31 مارس 2023 دولة الإنعقاد: برشلونة (اسبانيا) - التكلفة: 5300 يورو

مقدمة عن المؤتمر:

تعتبر دائرة التنمية الاقتصادية المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، مما يجعلها مسؤولة عن التعاون المستمر مع قطاعات الأعمال والدوائر والهيئات الحكومية المسؤولة عن تنظيم هذه القطاعات، وذلك لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة لمزاولة الأعمال، ويهدف نظام إدارة الشراكة إلى تعزيز تعاون الدائرة مع القطاعين العام والخاص وذلك من خلال شراكات إستراتيجية تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للحكومة وتضمن استثمار الموارد المشتركة بكفاءة عالية.

أهداف المؤتمر:
في نهاية المؤتمر سيكون المشاركون قادرين على:

- التعرف على مفهوم الشراكة وعلى انواعها.
- معرفة كيفية التعرف على نوع الشريك المناسب وماهي آلية تقديره.
- التعرف على مراحل الشراكة.
- التعرف على أنواع الشراكة {الشراكة مع القطاع العام او الخاص}.
- معرفة كيفية قياس فعالية الشراكات.
- معرفة كيفية التعديل على عقد الشراكة وآلياته وكيفية إلغاء عقد الشراكة.
- التعرف على آلية إدارة الشراكات المختلفة.

الفئات المستهدفة:

- القادة والمدراء والذين يتولون مناصب تنفيذية واشرافية.
- مدراء التنمية الاقتصادية في المؤسسات والشركات.
- أصحاب الشركات والذي توجد لديهم النية في إنشاء شراكات سواء كانت فردية أو مع القطاع العام أو الخاص.
- محامو الشركات والمؤسسات.
- كل من يجد في نفسه الحاجة لهذا المؤتمر ويرغب بتطوير مهاراته وخبراته.

محتوى المؤتمر:

الوحدة الأولى: الشراكة:

- تعريف الشراكة.
- أنواع الشراكة:
  - شراكات استراتيجية.
  - شراكات عمليات.
  - شراكات موارد.
- كيفية التعرف على نوع الشريك:
  - دراسة وتحليل علاقة الدائرة مع الشريك للتعرف على نوع الشراكة المبرمة مع الشريك.
  - احتمال أن يندرج الشريك تحت أكثر من نوع واحد من الشراكة وذلك حسب العلاقة التي تربط الشريك بالدائرة.
- آلية تقدير الشركاء:
  - أفضل شريك استراتيجي.
  - أفضل شريك عمليات.
  - أفضل شريك موارد.

مراحل الشراكة:

أولاً: مرحلة التخطيط للشراكة:

- توافق الشراكة مع نظام إدارة الشراكة واستراتيجية الدائرة.
- تحديد الأهداف المبدئية من الشراكة المرغوب إقامتها.
- تحديد المخاطر المبدئية من الشراكة المرغوب إقامتها.
- تحديد الإدارات المرتبطة بالشراكة والموارد المطلوبة لهذه الشراكة.
- تحديد نوع وحدود الشراكة المرغوب إقامتها.

الوحدة الثانية: ثانياً: مرحلة المفاوضات:

- تحديد أهداف الشراكة النهائية.
- تحديد مخاطر الشراكة النهائية وتحديد آليات التعامل معها.
- تحديد الموارد المطلوبة للشراكة.
- التأكد من عدم وجود تضارب بين الشراكة المرغوب إقامتها مع الشراكات الحالية للدائرة.

ثالثاً: مرحلة إعداد عقد الشراكة:

- تحديد أطراف الشراكة وعناوينهم.
- أهداف الشراكة والخدمات المقدمة من خلالها إن وجدت.
- تحديد أدوار والتزامات الشركاء.
- تحديد آلية ومراحل تنفيذ الشراكة.
- تحديد الإطار الزمني للشراكة.
- تحديد آلية الاتصال بين الشركاء.
- تحديد آلية حل الخلافات بين الشركاء.
- تحديد آلية تعديل أو إنهاء الاتفاقية.
- تحديد حقوق الملكية الفكرية وسرية المعلومات.
- تحديد آلية الترويج للخدمات {إن وجدت}.

رابعاً: مرحلة توقيع عقد الشراكة:

- تزويد إدارة الاتصال المؤسسي بنسخة من الاتفاقية.
- تواصل إدارة الاتصال المؤسسي مع المؤسسة المرغوب توقيع اتفاقية شراكة معها للتنسيق والاتفاق على مراسم توقيع الاتفاقية.
- التغطية الإعلامية من قبل إدارة الاتصال المؤسسي للحدث.
- حفظ نسخة من العقد الموثق في إدارة الشؤون القانونية وقسم الشراكات الإستراتيجية.

خامساً: مرحلة تنفيذ بنود الاتفاقية:

- تشكيل فريق يتكون من أعضاء من الإدارات المرتبطة بالشراكة في الدائرة مع أعضاء من المؤسسة الشريكة لتنفيذ بنود الاتفاقية.
- وضع جدول زمني لتنفيذ المشروع/ بنود الاتفاقية.
- إبلاغ إدارة الاتصال المؤسسي بالانتهاء من تطبيق بنود الاتفاقية لتتم عملية التغطية الإعلامية.
- تحويل ملف الاتفاقية من الاتفاقيات قيد الإنجاز للاتفاقيات المنجزة لكي يتم عملية قياسها دورياً من قبل قسم الشراكات الاستراتيجية.

الوحدة الثالثة: الشراكة مع القطاع العام:

- علاقة بين الدائرة والدوائر والهيئات والوزارات الاتحادية والمحلية
- تقديم قيمة مضافة للمتعاملين وتحقيق هدف حكومي مشترك من خلال الاستفادة من القدرات والمهارات المتنوعة للشركاء.

الشراكة مع القطاع الخاص:

هو اتفاق بين الدائرة ومؤسسة خاصة أو أكثر يشترط فيه وجود خاصية فريدة تمنح الطرفين مزايا متعلقة بتطوير أو تقديم خدمات أو استغلال أفضل للموارد المتوفر أو لإنجاز مشروع.

الشروط الإضافية للشراكة مع القطاع الخاص:

- لا يتم عقد شراكة مع مؤسسة معينة إلا بوجود خاصية فريدة تتميز بها المؤسسة الخاصة عن مثيلاتها في نفس المجال.
- أن تكون الخدمة أو المشروع المقدم من خلال الشراكة مع المؤسسة الخاصة لا يمكن تقديمه من خلال الموارد المتاحة أن ينجز ضمن الدائرة.
- الشريك يمكن أن يرفع جودة الخدمة.
- الشريك الخاص يمكن أن ينجز المشروع في فتره أقصر من فتره إنجازه في الدائرة.
- عدم وجود أي قوانين أو موانع تمنع عقد الشراكة مع المؤسسة الخاصة.
- أن لا تفقد الدائرة السيطرة على الخدمات أو المشاريع المنفذة مع القطاع الخاص.
- عدم احتكار الشريك من القطاع الخاص لبعض الخدمات والإجراءات.

قياس فعالية الشراكات:

- تتم عملية قياس فعالية شراكات الدائرة دوريا من خلال قياس مؤشرات الأداء التالية:
  - نسبة نمو عدد الشركاء من القطاعين العام والخاص.
  - نسبة إلغاء الشراكات غير الفعالة من القطاعين العام الخاص.
  - نسبة الشراكات المعدلة من شراكات القطاعين العام والخاص.
  - نسبة رضا شركاء الدائرة.
  - نسبة حدوث المخاطر لكل شراكة.

الوحدة الرابعة: التعديل على عقد الشراكة:

- إصدار أو تعديل تشريعات وقوانين حكومية بما يتناقض مع اتفاقيات الشراكة المبرمة مسبقاً.
- تغيير هدف جوهري أو أكثر من أهداف الشراكة المبرمة بين الدائرة والشركاء.
- تغيير واسع في الهيكل التنظيمي للدائرة أو الشركاء بما يؤثر على إدارة ووضع الشراكة المبرمة.
- تغيير في هيكلة الخدمات المشتركة بين الدائرة الشركاء.
- انخفاض جودة الخدمات المقدمة خلال الشركاء.

آلية التعديل على الشراكة:

- مراجعة عقد الشراكة الحالي ورفع تقرير إلى الإدارة العليا يبين نطاق التغيير على الشراكة.
- التفاوض مع الشريك على الأهداف أو الخدمات المطلوب تغييرها أو إضافتها لعقد الشراكة.
- إعداد عقد الشراكة المعدل بالتنسيق مع إدارة الشؤون القانونية.
- توقيع عقد الشراكة المعدل، وتغطية الحدث إعلامياً إذا كان التعديل جوهري ويمس المتعاملين.
- تشكيل فريق مشترك لتطبيق البنود المعدلة للاتفاقية.

إلغاء عقد الشراكة:

- عدم فعالية الشراكة ووجود صعوبة كبيرة في تفعيلها.
- تغيير أهداف الشراكة من الشركاء بما لا يخدم أهداف دائرة التنمية الاقتصادية.
- استنزاف الشراكة لموارد الدائرة دون وجود جدوى في المقابل.
- تغيير واسع في الهيكل التنظيمي للدائرة أو الشركاء بما يؤثر على إدارة ووضع الشراكة المبرمة.
- تغيير في هيكلة الخدمات المشتركة بين الدائرة الشركاء.
- انخفاض جودة الخدمات المقدمة خلال الشركاء.
- إصدار أو تعديل تشريعات وقوانين حكومية بما يتناقض مع اتفاقيات الشراكة المبرمة مسبقاً.
- احتكار شريك من القطاع الخاص أو العام لخدمات أو موارد خاصة بدائرة التنمية الاقتصادية.
- زيادة نسبة المخاطر المترتبة على الشراكة.
- خرق الشركاء لشروط عقود الشراكة بما يترتب عليه ضرر للدائرة.

آلية إلغاء الشراكة:

- مراجعة عقد الشراكة الحالي ورفع تقرير إلى الإدارة العليا يبين سبب إلغاء الشراكة.
- التفاوض مع الشريك على الأهداف أو الخدمات المطلوب تغييرها أو إضافتها لعدم إلغاء عقد الشراك.
- نجاح التفاوض وإتباع آلية التعديل على عقود الشراكة.
- إعداد رسالة أو إشعار مدقق قانونياً من قبل إدارة الشؤون القانونية لإلغاء عقد الشراكة.
- التواصل مع إدارة الاتصال المؤسسي لتعميم إلغاء الاتفاقية، ويتم تغطيتها إعلامياً إذا تطلب الأمر لذلك.
- تدوين أسباب إلغاء الاتفاقية في قاعدة بيانات إلغاء الاتفاقية كدروس مستفادة يستفاد منها في عقود الشراكة الجديدة والمعدلة.
- إغلاق ملف الاتفاقية وتحويلها للاتفاقيات الملغاة.

الوحدة الخامسة: إدارة الشراكات الاستراتيجية:

- فعالية الشريك الإستراتيجي في تحقيق هدف إستراتيجي للدائرة.
- التأكد من عدم وجود عوائق بين الدائرة والشريك الإستراتيجي قد تتسبب في تأخير أو عرقلة تحقيق الهدف الاستراتيجي.
- تقرير ربعي عن أداء الشريك الاستراتيجي في تحقيق كل هدف استراتيجي للدائرة يشترك في تنفيذه الشريك.
- قياس رضا الشريك الاستراتيجي دورياً، أو عندما تنتهي علاقته الاستراتيجية مع الدائرة بتحقيق أو التعديل أو إلغاء الهدف الاستراتيجي.

إدارة شراكات العمليات:

- حصر نسبة الأخطاء في تقديم الخدمات المشتركة بين الدائرة والشريك.
- فعالية شريك العمليات في تقديم الخدمة المشتركة.
- التأكد من عدم وجود عوائق بين الدائرة وشريك العمليات قد تتسبب في انخفاض جودة الخدمات.
- تقرير نصف سنوي عن أداء شريك العمليات.
- قياس رضا الشريك العمليات سنوياً.

إدارة شراكات الموارد:

- التأكد من أن جودة الموارد المتبادلة بين الدائرة والشريك تتوافق مع المواصفات المطلوبة.
- التأكد من عدم وجود عوائق بين الدائرة وشريك الموارد قد تؤثر على جودة أو وقت توريد أو الاستفادة من المورد.
- رفع تقرير سنوي عن أداء شريك الموارد.
- قياس رضا شريك الموارد سنوياً.